دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى البلاد النفطية الريعية

تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

دكتـــور

مجدى محمود شهاب

قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مقدمـــــة

شهد الكثير من دول العالم الثالث في الأونة الأخيرة تغيرات جذرية في مفهوم وسياسات التنمية الاقتصادية والصناعية وخاصة التركيز على استخدام المدخلات المحلية في تمويل المشاريع الصناعية بوجه خاص .

وفي هذا الاطار خطت بعض من الدول خطوات واسعة في توفير المناخ الملائم الذي يعطي القطاع الخاص دورا مميزا في المساهمة بفعالية في حركة التنمية الاقتصادية مما يؤدي في النهاية الى دعم الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادر الدخل والانتاج ، وذلك كما يبدو هو هدف استراتيجي اخذت به معظم الدول بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي " الدول النفطية الريعية " .

وقد دلت تجارب الدول الصناعية المتقدمة وكذلك تجارب الدول النامية التي اهتمت بتوسيع قاعدة المشاركة لمؤسسات القطاع الخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية لاسيما الصناعية على وجه الخصوص ، على أن أي مسعى لتحقيق تنمية اقتصادية صلبة وراسخة البنيان مرهون بمشاركة القطاع الخاص في هذا التوجه ذلك لأن القطاع الخاص يتميز بعده خصائص من أهمها : تملكه لفوائض سائله أخذت في السنوات القليلة الماضية تبحث عن منافذ استثمارية محلية ، بعد تعرضها لنكسات متعددة في الاستثمارات الخارجية ، فضلا عن انه يتميز بقدرات ديناميكية في الاشراف الدقيق والمتابعة الدؤوبة المستمرة في رصد أداء المشروعات الاستثمارية التي يساهم في رؤوس اموالها .

واستقراء للواقع الاقتصادي نجد أن منطقة الخليج على وجه الخصوص والمنطقة العربية بوجه عام بدأت تشهد تزايدا كبيرا في تكوين المؤسسات الخاصة منذ السنوات الأخيرة مما يمثل مؤشرا ايجابيا على دخول المنطقة الى حقبة أكثر تقدما في مجال التنمية الاقتصادية تتطلب وضع آلية للتنسيق والترابط والتكامل بين المستثمرين المحليين لانشاء مشروعات مشتركة من خلال المؤسسات الخاصة على النطاق الاقليمي والمحلي .

هذا ويمكن التأكيد على أن دخول القطاع الخاص في اشكال مؤسسية متطورة وقادرة على تحقيق النمو الذاتي سيؤدي الى تعاظم دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية كما ونوعا . ومن خلال جذب المدخرات المالية الخاصة وتحويلها الى مجرى التنمية الوطنية فانه بالتأكيد يساهم ، من خلال زيادة التراكم المالي لهذه المؤسسات ، في اقامة المشروعات الأكبر حجما والأكثر ارتباطا بهيكل الصناعة المحلية مما يؤدي الى تقوية الهيكل الصناعي محليا وتشابكه الايجابي مع الصناعة العالمية .

ولقد شهدت منطقة الخليج بالفعل من خلال العديد من المؤسسات . توجه القطاع الخاص لاقامة العديد من المشروعات الوسيطة والمساندة للصناعات الاساسية التي قامت الدول بانشائها خلال فترة الطفرة البترولية وذلك مثل البتروكيماويات الوسيطة والبلاستك المعدنية وصناعات الألمونيوم الوسيطة والنهائية .

ويدعم ذلك اهتمام حكومات دول المنطقة - النفطية الريعية - بالتنمية الصناعية وتقليل الاعتماد على سلعة النفط وتنويع مصادر الدخل والانتاج لاسيما وان هناك مزايا متعددة ، تتمثل في انخفاض كلفة الطاقة والاستفادة من الخامات البترولية ومشتقاتها فضلا عن توافر رؤوس الاموال لدى القطاعين العام والخاص .

وبعيدا عن ادعاء التقييم الشامل لدور القطاع الخاص في دول منطقة الخليج ، فان طموح هذه الدراسة يقتصر على الاقتراب من احدى الدول النفطيه الريعية ، دولة الامارات العربية المتحدة، لتحديد مدى استجابة القطاع الخاص فيها ، للتوجه الجديد في التنمية الصناعية .

لتحقيق هذا الهدف نحاول على التوالي التعرف على دور القطاع الخاص في كل من الانشطة الانتاجية ، الخدمية والتشغيلية ، وذلك بعد تحديد الأطر النظرية لمفهومي التنمية والقطاع الخاص .

اولا : دور القطاع الخاص في التنمية

١/١ مفهوم التنمية :

قبل الدخول في التفاصيل حول ماهية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية في دولة الإمارات لابد أن ننوه بصورة سريعة بطبيعة التنمية التي نتحدث عنها ، وماهي التنمية التي يفترض أن يلعب القطاع الخاص دوراً مميزاً فيها ؟ ينظر الكواري إلى التنمية على أنها " عملية مجتمعة واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية التي تؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد وتعمق متطلبات المشاركة مستهدفة توفير الاحتياجات الأساسية وموفره لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي " (الكواري : ١٩٨٥ ، ص ١١) . ويؤكد صايغ على أن التنمية " ينبغي أن تكون حصيلة المجازات المجتمع نفسه بوجه الاجمال " ، وأن تتوفر البيئة الاجتماعية والسياسية القادرة على أن تمد الاقتصاد بكثير من الأفكار والمعرفة ، والمواقف ، والمؤسسات اللازمة للتحرك وللعمل الكفؤ والفعال " (صايغ : ١٩٨٥ ، ص ١٤) . والتنمية كما يراها السعدون " عملية تحول هيكلي حضاري يتطلب نمواً كمياً ارادياً مستمراً كأحد مكوناته ، ولكن في سياقه لابد من أن تكون المحصلة تحولاً نوعياً لجميع مناحي الحياة : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية " (السعدون : ١٩٨٩ ، ص ٦٨) .

من هذا المنطلق ، فإن التنمية المطلوبة هي تلك التي تحقق التغير الهيكلي في الاقتصاد وتسعى إلى خلق طاقة انتاجية قادرة على توليد دخل له صفة الدوام والاستمرار . أن أهم متطلبات هذه التنمية هو تطوير قدرات هذا المجتمع الذاتية وذلك من خلال جعل الإنسان المحور الأساسي والأداة الفعالة نحو تحقيق هذه التنمية بتطوير قدراته وتنميتها

وتوفير الدوافع التي تجعله يقدم الجهد اللازم والضروري من أجل تحقيق التنمية المجتمعية ، وكذلك من خلال الاهتمام بتطوير القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق التشابك بين القطاعات الانتاجية ؛ وبناء القاعدة العلمية والثقافية ودعم التطوير التقني من خلال الاهتمام بمراكز البحوث ودعم الدراسات والبحوث التطبيقية وتطوير المؤسسات البحثية .

٢/١ تعريف القطاع الخاص - إطار نظري -

منذ مطلع القرن الثامن عشر ومع بداية الثورة الصناعية ، بدأ الاهتمام بتزايد بتعريف المستثمر أو المنظم The Enterpreneur ، وابراز دوره الريادي . فريتشار كانتليون R. Cantillon وصفه بأنه " حامل عبء المغامرة غير المضمونة " ، أما جان باتيست ساي J. Baptiste Say ، فقد ركز على الادارة والانتاج باعتبارهما ركيزتين في حياة هذا المستثمر " حامل عبء المغامرة (Abdulla : 1991, p 189) . أما الوصف الأدق فقد جاء به جوزيف شومبتر J. Schampeter عندما وصفه " بالمجدد " الذي يستطيع الاستفادة من الاختراع الجديد أو أسلوب الادارة الجديد واستخدامه في الانتاج . كما أنه " مقدم التوليفات الجديدة من عناصر الانتاج بأسلوب فني جديد من أجل منتج جديد " (Kidleberger : 1977, p 111) . أي أن المستثمر هو من يستخدم مخيلته في تصور حجم الربح المتحصل من استخدام أي ابتكار جديد عن طريق المبادأة باستخدام هذا الاختراع وتصور مقدار المخاطر التي يمكنه أن يتحملها مع وجود الرغبة في تحمل مثل هذه المخاطر فيما لو فشل تطبيق هذا الاختراع (Gillis et. al , 1983, p 27) ، غير أن أليس أمسدن A. Amsden ترى أن تعريف المجدد - أو كما يسميه البعض المستحدث - جاء لاحقا على تعريف " المخترع " وتعقد مقارنة تقول فيها " أن التصنيع في بريطانيا في القرن الثاني عشر قام على أساس الاختراع invention ، بينما قام في أمريكا وفي المانيا

في القرن التاسع عشر على قاعدة التجديد innovation . أما في الدول الصناعية الحديثة في القرن العشرين ومن بينها كوريا واليابان وتايوان ، فقد قام على أساس التعلم Learning أو استعارة التقنية الأجنبية (Amsden : 1988, p 38) . وتستنتج من هذه المقارنة أنه بينما كان الاهتمام ينصب في الدول الصناعية (القديمة) على مختبرات البحث والتطور التكنولوجي ، فإنه في الدول الصناعية (الحديثة) انتقل إلى المتاجر وأسواق التوزيع . ويشير كلبي Kilby إلى أن المنظم أو المستثمر هو من يستجيب بصورة كبيرة للفرص الاقتصادية ، وهو مستعد لتحمل المخاطر الناتجة من وضع ماعلك من رأس مال في أنشطة طويلة المدى ، وهو أيضا من يملك خبرة بالادارة والتسويق ويحاول دائما أن يحافظ على علاقات منسجمة مع موظفيه وعملائه والمؤسسات البيروقراطية ، أنظر (Meier : 1976, p 548) .

أما Mcclelland فيؤكد على أن توفر الدوافع الإنسانية والرغبة الأكيدة في تحقيق الإنجاز Achievement تخلق المستثمر الذي هو مفتاح أساسي للنمو الاقتصادي (المصدر السابق ص ٥٥١) . ويضيف Inkeles بأن مواصفات المستثمر هي الرغبة في تلقي وتقبل الأفكار الجديدة وتجريب الأساليب الجديدة ، والاستعداد لابداء الرأي والدفاع عنه ، وتفضيل للزمن الحاضر والمستقبل على الماضي ، والدقة والاحساس بأهمية التخطيط والتنظيم والكفاءة ، والإيمان بأهمية العلم والتكنولوجيا والإيمان بعدالة التوزيع (المصدر السابق ، ص ٥٥١) .

وقد حاول الكثير من الاقتصاديين دراسة العوامل التي تحد من وجود المستثمر المجدد والمبتكر في الأنشطة الانتاجية في الدول النامية . فيرى البعض أن للبنية الخارجية والهيكل الاقتصادي دوراً مهما في تحديد جانب العرض من المنظمين ، وأن هيكل الدعم والحوافز قد يكون مسؤولا عن توفر المنظمين من عدمه . كما يشير البعض إلى أنه ليس هناك قصور في

جانب العرض من المنظمين والمستثمرين في الدول النامية ، إنما تخلف الهيكل الاقتصادي وتوجه خبرات ومهارات هؤلاء المنظمين إلى مجال الأنشطة الخدمية والتجارة بدلاً من الأنشطة الانتاجية . كذلك فإن السياسات العامة للدولة غالباً ماتحدد الدور الذي يلعبه المستثمر في الاقتصاد ، فترى هيلين هجز Helen Hughes أن مهارات المنظم وخبراته تتفاعل فقط بصورة صحيحة مع التنمية في حالة توفر بيئة وسياسات عامة مناسبة ,Hughes : 1982) . p 22)

ويشير مير Meier إلى أن اداء المستثمر أو المنظم الخاص أعيق بسبب عدم الاهتمام بتطوير قدراته في الجوانب الخاصة بالخبرة والمهارة من خلال الاهتمام بجانب الادارة والتقنية ، إنما كان التركيز في هذه الدول على أهمية العلاقات التبادلية والادارة السياسية فقط . (Meier, opcit, p 550)

ثانيا : طبيعة انشطة القطاع الخاص

أن ندرة البيانات التفصيلية عن دور القطاع الخاص ومساهمته في الانتاج والتشغيل تجعل من الصعوبة بمكان القاء الضوء على الدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي ، ولكننا سنحاول ولو بشكل تقريبي الإشارة إلى طبيعة أنشطة هذا القطاع من خلال بعض المؤشرات العامة . وقد يكون الانصاف الإشارة إلى أن القطاع الخاص في مرحلة ماقبل النفط كان يلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي رغم بدائيته، فقد كانت الأنشطة الاقتصادية الانتاجية من زراعة وثروة حيوانية وصيد السمك واللولؤ هي الأنشطة الرئيسية التي يسيطر فيها القطاع الخاص على مجمل الحياة الاقتصادية في مجتمع ماقبل النفط ، وكان تسويق هذه المنتجات واستيراد الحاجات المحدودة لذلك المجتمع يستدعي وجود شبكة تجارية يقوم على ادارتها أفراد يملكون رأس المال من ناحية ، والقدرة على ادارة العمل تصديراً واستيراداً من ناحية ثانية ، ويتولون تمويل نظم خدمات السلطات المحلية . ولكن اكتشاف النفط-والذي جاء بعد انهيار تجارة اللؤلؤ-حد من هذه الأنشطة ووجهها إلى تلك الأنشطة الريعية ذات الربح والمردود السريعين والتي تعتمد في الأساس على الانفاق الحكومي . فالعائدات النفطية الكبيرة خلقت للدولة قوة اقتصادية وسياسية كبيرة أغنتها عن القطاع الخاص " خلقت وضعاً سهل على الحكومات أن تتخذ أي قرار تشاء دون النظر إلى نتائجه وانعكاساته الاقتصادية على هذا القطاع بسبب عدم اعتمادها على نشاط الانتاج المحلي لتمويل نفقاتها واعتمادها الكلي على الريع المتأتي من صادرات النفط الخام " (الكواري : ١٩٨٣ ، ص ٣٧) .

وقد ترتب على ذلك وجود قطاع خاص يعتمد على الانفاق الحكومي ويوظف خبراته لاقتناص الفرص وتوجهت طاقاته إلى الأنشطة الريعية ويسعى للحصول على شريحة من دخل النفط " وصار واضحا أن مصدر النشاط الاقتصادي هو ايرادات النفط الخارجية بحيث

يمكن اعتبارها الأساس في أي نشاط اقتصادي " (البيلاوي : ١٩٨٧ ، ص ٦٨) .

وقد دفعت الحكومة من خلال الانفاق الحكومي المترتب من إيرادات النفط (الريع) إلى خلق الأنشطة الريعية . فظهرت الوكالات التجارية للشركات الأجنبية التي ارتبطت بأسماء بعض العائلات . كما نشطت أنشطة المضاربات العقارية والمالية في أسواق الأسهم . ويبدو هنا للوهلة الأولى أن القطاع الخاص فقد استقلاله تماما " وباتت أنشطته تعتمد بشكل رئيسي على حجم الأموال التي تضخها الدولة من إيرادات النفط في السوق " (عبدالله : ١٩٩١ ، ص ١٩٧) .

ونظرا لعدم توفر البيانات الدقيقة حول مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار ، فإنه يصعب تحديد موقع القطاع الخاص في الاقتصاد القومي . واعتماداً على الأرقام المتوفرة حول حجم التكوين الرأسمالي لقطاع الأعمال في دولة الإمارات والذي عادة يشمل القطاعين الخاص والحكومي - والتي يصعب اعتبارها مؤشراً دقيقاً على حجم استثمار القطاع الخاص - فإن حجم هذا الاستثمار يؤكد على أن الحكومة تعطي دوراً كبيراً لقطاع الأعمال . ومن الأرقام المتوفرة في جدول (١) ، فإن حجم التكوين الرأسمالي ارتفع بمعدل نمو سنوي مقداره ١٦٫٨٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وهي فترة التوسع في الانفاق الحكومي . أما خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، فإن معدل النمو السنوي في استثمارات قطاع الأعمال سجل انخفاضا بمعدل ٢٪ ، وخلال ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، انخفض النمو السنوي بمعدل ١٪ .

أما من حيث مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ، فيمكن تتبعها من خلال القراءة السريعة لمعدلات النمو في الناتج المحلي تبعاً للأنشطة الاقتصادية . ومن خلال التصور المسبق حول طبيعة نشاط القطاع الخاص والذي كما ذكرنا يفضل أنشطة قطاع الخدمات ، فإنه يمكن القول بأن هذا القطاع يميل إلى الأنشطة الخدمية ويعزف عن أنشطة

القطاعات الانتاجية . ويشير الجدول (٢) إلى أن التذبذب في أسعار وفي حجم الطلب على النفط أسهم بصورة كبيرة في عدم استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . كما أن السياسات الاقتصادية غير الواضحة والمحددة خلال المرحلة السابقة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ، والتي تتوفر بياناتها ، أثرت على مسار النمو في القطاعات الاقتصادية . فقد سجلت أنشطة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) ، معدلات نمو لابأس بها خلال الفترة المذكورة ، ومرجع ذلك هو الانفاق الحكومي والمساهمة الفعلية لقطاع الحكومة في هذه الأنشطة ، أما من خلال الاستثمار المباشر أو من خلال حجم الدعم الذي قدمته الحكومة لتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات ، وتبعا لذلك ، فقد سجل القطاع الزراعي معدل نمو سنوي وقدره ١٨٪ خلال ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . وبالرغم من أن هذا القطاع استمر في النمو خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ إلا أن معدل نموه كن متباطئا (حوالي ١٠٪ سنويا) . أما بالنسبة للقطاع الصناعي ، فأنه سجل معدل نمو سنوي مرتفع خلال ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وصل حوالي ٥٥٪ ، وانخفض هذا المعدل إلى حوالي ٧ر١٪ خلال ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، ومرجع ذلك هو الانتهاء من بناء معظم المشاريع الصناعية خلال تلك المرحلة .

أما بالنسبة لقطاع الأنشطة الخدمية والذي يشمل قطاع المنافع العامة ، التشييد ، والتجارة ، المواصلات والنقل ، التمويل والتأمين والعقارات والخدمات الحكومية ، فقد لعب دوراً رئيسياً في اقتصاد الإمارات واستحوذ على مانسبته ٩٠٪ من اجمالي الناتج القومي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، و ٨٠٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

جدول رقم (١)

التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الأعمال

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

السنة	اجمالي التكوين الرأسمالي	التكوين الرأسمالي لقطاع الأعمال	٪ قطاع الأعمال
١٩٧٥	١٢٠٥٩	٨٢١١	٦٨
١٩٧٦	١٦٥٨٥	٩٥٠٠	٥٧
١٩٧٧	٢٢٦٨٦	١٢٠٩٣	٥٣
١٩٧٨	٢٥٧٧٩	١٤١٥٠	٥٤
١٩٧٩	٢٨٤٤٢	١٣٣٦٧	٤٦
١٩٨٠	٣٠١٥٥	١٧٧٠١	٥٨
١٩٨١	٣٠٦٤٣	٢١٣٢٨	٦٩
١٩٨٢	٣١٦٨٣	٢١٩٢٩	٦٩
١٩٨٣	٣١٦٦٨	٢١٢٠٩	٦٦
١٩٨٤	٢٩١١٦	٢٠٤٦٤	٧٠
١٩٨٥	٢٤٤٥٨	١٦٩٠٠	٦٩
* ١٩٨٦	٢٣٣٧٢	١٤٩٠٤	٦٣
* ١٩٨٧	٢٠٣٠٧	١٢٨٦١	٦٣
* ١٩٨٨	٢٠٩٠٤	١٤٠٦٤	٦٧
* ١٩٨٩	٢٢٣٧٦	١٥٣١٩	٦٨
* ١٩٩٠	٢٤١٢٥	١٦٠٣٢	٦٦

المصدر :

وزارة التخطيط : التطورات الاجتماعية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، أبوظبي ، ١٩٨٧ .

* تقديرات وزارة التخطيط

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لكل من قطاع الانتاجية والخدمية وقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي ،
قيمة الانتاج ، التكوين الرأسمالي الثابت ، والعمالة ، ١٩٧٥ - ١٩٨٦
(أسعار جارية)

السنة	قطاعات الأنشطة الانتاجية				قطاعات الأنشطة الخدمية				قطاعات النفط والأنشطة الاستخراجية			
	الناتج المحلي	الانتاج	التكوين الرأسمالي	العمالة	الناتج المحلي	الانتاج	التكوين الرأسمالي	العمالة	الناتج المحلي	الانتاج	التكوين الرأسمالي	العمالة
١٩٧٥	١ر٧	٢ر٦	٢٠ر٨	١٤ر٠	٣١ر٦	٤١ر٧	٦٠ر٨	٨٤ر٥	٦٦ر٧	٥٥ر٧٠	١٨ر٤	٥ر١
١٩٧٦	٢ر٠٠	٢ر٩	١٣ر٢	١٢ر٧	٣٥ر٠	٤٥ر٢	٧٣ر٦	٨٦ر١	٦٣ر٠	٥١ر٩	١٣ر٢	١ر٢
١٩٧٧	٣ر٩	٤ر٦	١٤ر٢	١٢ر٢	٤٠ر١	٥٠ر٧	٧٢ر٧	٨٦ر٩	٥٦ر٠	٤٤ر٧	١٣ر١	٠ر٩
١٩٧٨	٤ر٦	٥ر٣	٢٣ر٧	١٢ر٧	٤١ر٩	٥٢ر٥	٦٢ر٤	٨٦ر٢	٥٣ر٥	٤٢ر٢	١٣ر٩	١ر١
١٩٧٩	٣ر٩	٤ر٨	٣٨ر٦	١٢ر٤	٣٦ر٥	٤٦ر٦	٤٦ر٢	٨٦ر٥	٥٩ر٦	٤٨ر٩	١٥ر٢	١ر١
١٩٨٠	٤ر٥	٥ر٧	٣٥ر٠	١٣ر٠	٣٢ر٠	٤٠ر٣	٤٦ر٩	٨٥ر٨	٦٣ر٥	٥٤ر٠	١٨ر١	١ر٢
١٩٨١	٧ر٣	١٠ر٦	٤٠ر٢	١٤ر٢	٣٦ر٢	٤٣ر٧	٤٦ر٩	٨٤ر٣	٥٦ر٥	٤٥ر٧	١٢ر٩	١ر٥
١٩٨٢	٩ر٢	١٣ر٣	٤١ر٩	١٤ر٣	٤٢ر١	٤٧ر٤	٤٦ر٠	٨٤ر١	٤٨ر٧	٣٩ر٣	١٢ر١	١ر٦
١٩٨٣	١٠ر٢	١٤ر٣	٢٥ر٥	١٤ر٤	٤٦ر١	٥٠ر٨	٥٠ر١	٨٤ر٠	٤٣ر٧	٣٤ر٩	٢٤ر٤	١ر٦
١٩٨٤	١٠ر٧	١٥ر٥	٢٥ر٢	١٤ر٥	٤٤ر٤	٤٨ر٨	٤٧ر٣	٨٣ر٩	٤٤ر٩	٣٥ر٧	٢٧ر٥	١ر٦
١٩٨٥	١٠ر٥	١٥ر٢	٢٤ر٦	١٤ر٤	٤٥ر٤	٤٩ر٥	٤٧ر٠	٨٤ر١	٤٤ر١	٣٥ر٣	٢٨ر٤	١ر٥
١٩٨٦	١٢ر٨	——	٢٢ر٦	١٤ر٢	٥٥ر٣	——	٤٨ر٤	٨١ر٠	٣١ر٩	——	٢٩ر٠	——

احتسبت من وزارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات ، أبوظبي (١٩٨٧) .

ثالثا : دور القطاع الخاص في الأنشطة الانتاجية

تعاني دولة الإمارات من غياب دور المستثمر Enterpreneur المبدع والخلاق والذي يملك المهارة الإدارية والقادر على اكتشاف الفرص واستيعاب التكنولوجيا والإدارة الحديثة . هذا المستثمر الذي يعتبر من العناصر المهمة في تنمية الأنشطة الانتاجية صناعية كانت أم زراعية .

ففي دولة الإمارات كما في غيرها من الدول النامية حتى لو توفرت فرص النجاح الطويلة المدى للاستثمار ، فإن المخاطر غالباً ماتكون كبيرة . فالمستثمر الصناعي يضع أمواله في استخدامات طويلة المدى لايمكن تغيرها أو تحويلها من استثمار إلى آخر بسهولة . ونظرا لغياب جهات الخبرة التي تساعد المستثمر على التقييم الدقيق للمخاطر التي قد يتعرض لها رأس المال وغياب الإدارات القادرة على التخفيف من حدة هذه المخاطر ، فإن رأس المال الخاص غالبا مايحجم عن الاتجاه إلى هذا النوع من الاستثمارات .

وفي دولة الإمارات فإن القطاع الخاص بتراثه التجاري يفضل الاتجاه إلى أنشطة الاستيراد والتصدير واعادة التصدير والمضاربة العقارية والبنوك وشركات التأمين ، وكلها ذات ربح سريع وعائد مجزي كما يعتقد أصحاب رأس المال ، وهي أيضا أكثر أمانا وتمتاز بسرعة تحويلها إلى سيولة نقدية بعكس المال في الاستثمار الصناعي . لذلك فإن رأس المال الخاص يحجم عن الاستثمار الصناعي ذا العائد المتدني في المدى القصير والمخاطر العالية . كما أن زيادة الثراء لدى المواطنين أعطى أهمية للأنشطة التجارية وخلق أنماطا استهلاكية معقدة وأذواق يصعب تلبيتها من خلال أنشطة انتاجية محلية . وكما يرى رومير فإن المستثمر الخاص أصيب بعدوى الريعيه ، فالعائد المرتفع من النفط جعلت القطاع الخاص يستعجل العائد ويركز على التجارة والمضاربة العقارية والأنشطة الشبيهه ذات الربح السريع

والتي لن تؤدي إلى خلق رأس مال انتاجي جديد " (Roemer : 1983, p 15) .

ومن واقع أرقام الجدول (٢) تبدو الأهمية النسبية أكبر للأنشطة الخدمية والتي يسيطر على أغلبها القطاع الخاص من حيث مساهمتها في كل من الناتج المحلي والانتاج والتكوين الرأسمالي ، ومن حيث توظيفها للعمالة بالمقارنة بقطاعات الأنشطة الانتاجية .

وبالرغم من حرص الدولة على تشجيع الزراعة ومحاولة تنمية الزراعات التقليدية وتأصيل زراعات جديدة ، إلا أن نمو هذا القطاع ظل محدوداً نظراً للظروف المناخية والطبيعية وشح الموارد المائية . وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الانتاج الزراعي ، فقد بلغ حجم الدعم الذي قدم للزراعة حوالي ١٠٠٠ دولار لكل هكتار من الأراضي المزروعة (Sakr : 1986, p 58) . كما ترتب على سياسة الدعم هذه أن اعتبرت الزراعة كهواية وكمصدر إضافي لزيادة الدخل ، وليست نشاطاً انتاجياً مما أدى إلى انتشار المزارع الصغيرة وسرعة استنزاف الموارد المائية وتراكم فائض الانتاج الموسمي الذي لم يهتم بتسويقه .

أما بالنسبة للنشاط الصناعي ، فقد لعبت مشاريع القطاع العام دوراً مميزاً من حيث حجم هذه المشاريع وحجم الاستثمارات الموجه لها وطبيعة الانتاج المتبعة فيها . إلا أن ذلك لايعني أن الحكومة تجاهلت دور القطاع الخاص . فقد أكدت القوانين وبرامج وخطط التنمية المقترحة على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الشاملة والتنمية الصناعية بصورة خاصة وعملت على تشجيع المبادرات الفردية وأوضحت بأن دور القطاع العام ما هو إلا مكملاً لجهود القطاع الخاص وفي النشاطات التي يتعذر على القطاع الخاص القيام بها . فقد أكدت قوانين دولة الإمارات على أهمية مبدأ الاقتصاد الحر الذي يعتمد على عوامل السوق ودور النظم والمستثمر الموجه للنشاط الاقتصادي .

وبالرغم من زيادة عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ بنسبة ٩٦٪ إلا أن النشاط الخاص الصناعي يتميز بأنه يقوم في معظمه على منشآت فردية لايزيد متوسط عدد العاملين فيها عن ٣ مشتغلين إذ أنه من أصل مجموع المنشآت الصناعية الـ ٨١٢٥ منشأة في عام ١٩٨٥ هناك ٧٥٠٣ منشأة يبلغ متوسط عدد العاملين فيها ٣ أشخاص فقط ، بينما الـ ٦٢٢ الباقية-وبعضها يعود للقطاع العام-يزيد عدد العاملين فيها عن ١٠ أشخاص (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : ١٩٨٩ ، ص ٢٦) . والأكثر من ذلك أن هذه المنشآت الصغيرة تستخدم ٣٦٪ من العاملين في هذا القطاع ، بينما لاتقدم أكثر من ١٠٪ من انتاج قطاع الصناعات التحويلة (المصدر السابق ، ص ٢٦) .

مما سبق يتضح أن طبيعة الأنشطة التي اتجه إليها القطاع الخاص هي تلك التي ارتبطت بالقطاع الخدمي ، وتلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي توسع الطلب عليها خلال فترة الطفرة النفطية مما أدى إلى تحقيق أرباح عالية وسريعة في تلك الفترة . وتتميز هذه الأنشطة بأنها ذات متطلبات محدودة من رأس المال والكفاءة الفنية والإدارية ، كما أن فترة استرداد رأس المال فيها قصيرة نسبيا مما يتفق مع مبدأ تحقيق الربح السريع . كما أن أغلب منتجات هذه الصناعات كانت تخدم السوق المحلية فقط ، وربما لم تكن هناك مشكلة خلال فترة توسع الطلب على هذه المنتجات ، ولكن بعد تراجع هذا الطلب فأن أغلب الصناعات لم تتمكن من تصريف انتاجها مما يؤكد ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وضعف نشاطها التسويقي .

إن خصائص القطاع الخاص السابقة الذكر ماهي إلا انعكاس لخصائص المرحلة التي نشأت فيها هذه الصناعة " فالثمر السريع وتنوع الصناعات يعزيان أساساً إلى فترة الوفرة ومارافقها من سياسات تحفيزية وارتفاع في الطلب على المنتجات الصناعية بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري " (المصدر السابق ، ص ٣٤)

إن حداثة جهود التصنيع من ناحية وفترة الوفرة النفطية التي جعلت من المنتج " سيد السوق " يعمل على أساس أن كل ماينتج يباع وانتشار الصناعات الاستهلاكية المتشابهة والسهلة والتي قامت على أساس المردود السريع لم تستطع أن توفر لهذا القطاع قاعدة راسخة يمكن أن يستمر في البناء عليها ، خاصة في الفترة التي أعقبت مرحلة الوفرة والتي يمكن أن يطلق عليها المرحلة الانتقالية أو مرحلة التكيف .

ولعل أحد أسباب ضمور القطاع الصناعي الخاص في دولة الإمارات مقارنة مع سواه من القطاعات الخدمية (تجارة ، تشييد ، عقارات) هو حجم الائتمان والقروض التي وفرتها البنوك التجارية. إذ يتضح من الجدول رقم (٣) أن هذا القطاع حصل في عام ١٩٨٠ على مانسبته ٦ر٦٪ فقط من الائتمانات المصرفية التجارية ، بينما وفرت هذه البنوك لقطاع التجارة ٢ر٣٨٪ ، ولقطاع التشييد والبناء ٩ر٣١٪ . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤ر٤٪ في عام ١٩٩٠ (العسومي : ١٩٩١ ، ص ٢٩) ، مما يكشف عن احتمالين : أما أن المصارف التجارية فقدت ثقتها في هذا القطاع ، أو لأن هذا القطاع نفسه احجم عن التوسع والمبادرة .

جدول رقم (٣)

الائتمان المصرفي للبنوك التجارية حسب النشاط الاقتصادي

(نسبة مئوية)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	١ر	٤ر	٣ر	٥ر	٥ر
التعدين والمناجم	٣ر	٩ر	٩ر	٨ر	٧ر
الصناعة	٥ر٨	٦ر٦	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٨
الكهربا والماء	٢ر١	-	١ر	-	-
التشييد والبناء	٢٤ر٦	٣٢ر٠	٢٣ر٤	٢٧ر٩	٢٥ر٠
التجارة	٥١ر١	٣٨ر٢	٢٩ر٣	٣٥ر٩	٣٦ر٨
النقل والتخزين والمواصلات	١ر٤	٢ر٣	٢ر١	٢ر٤	٢ر٧
الحكومة	٥ر٧	٨ر٠	٢٠ر٩	٤ر٤ *	٣ر٤ *
الأنشطة الأخرى	٨ر٩	١١ر٦	١٨ر٥	٢٢ر٨	٢٥ر١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* مؤسسات مالية أخرى .

المصدر :

وزارة التخطيط ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، أبوظبي (١٩٨٧) .

IMF, UAE Recent Economic Development, unpublished study, 1988.

إن هامشية القطاع الخاص في النشاط الانتاجي وخصوصا قطاع الصناعة يمكن ارجاعها إلى مجموعة من العوامل أهمها :

١- غياب عنصر الاستقرار وعدم التأكد من طبيعة القوانين والسياسات الاقتصادية والتي ساهمت إلى حد ما في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الأنشطة ذات المدى الطويل وتفضيله لتلك ذات العائد السريع . ففي دولة الإمارات بالرغم من أن الحكومة الاتحادية تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد إلا أنها فشلت في خلق الأجهزة الإدارية المناسبة والقدرات التنظيمية والتخطيطية مما فاقم من عدم استمرارية واستقرار القرارات والقوانين الحكومية . فالقرارات الاقتصادية تتغير طبقا للظروف والمستجدات بدون اعتبار للنتائج المترتبة على تغير هذه القرارات . فغياب الاستقرار في القواعد والقوانين التي قد تنظم أنشطة القطاع الخاص ساهم في ضعف برامج تحديد الأهداف والأولويات الاستثمارية . كما أن ضعف الحافز لتخطيط وتحديد أولويات الأنشطة الانتاجية على مستوى الحكومة فرض على القطاع الخاص تبني القرارات الاستثمارية ذات المدى القصير والابتعاد عن القرارات الطويلة لمدى . فإن غالبية أنشطة القطاع الحكومي وسياسات الانفاق تتم تبعا للاحتياجات الآنية المؤقتة وبصورة ارتجالية . وتبعا لذلك فأنه " كيف يمكن أن يتوقع من القطاع الخاص أن يخطط أنشطته إذ لم يكن لديه تصور حول كيف ستكون سياسة الحكومة الانفاقية في المستقبل " (Ford: 1986, p 20).

٢- إن ملكية الدولة للنفط وتركز العائدات المالية في يد الحكومة أوكل للقطاع العام مسؤولية المبادرة وتبني البرامج التنموية والاستثمار في المشاريع الانتاجية الضخمة مما أعفى القطاع الخاص من مسؤولية الاستثمار في الأنشطة الانتاجية ذات العائد المتدني ، في المدى القصير ، وذات المخاطر الكبيرة وجعله يفضل الاستثمار في

النشاط الخدمي ذا المردود السريع . وتبعا لذلك فقد اتجه القطاع الخاص إلى الأنشطة التي لاتتجه إليها الحكومة ، وقد ساعده زيادة الانفاق العام وزيادة الاستهلاك على تحقيق معدلات أرباح مرتفعة وسريعة من خلال الاستيراد والتصدير والمضاربة المالية والعقارية .

٣- غياب قاعدة للبيانات الاحصائية وأجهزة المعلومات التي يمكن أن تمد رجال الأعمال والمستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية مما شكل عائقا أمام اقدام المستثمرين من القطاع الخاص على الاستثمار في الأنشطة الانتاجية بصورة خاصة .

٤- غياب التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة الحكومية سواء الاتحادية فيما بينها أو بينها وبين المحلية ، كما أن غياب التعاون فيما بين الحكومات المحلية واستقلالية القرارات في كل منها أضر بمبادرات القطاع الخاص وأدى إلى ازدواجية المشاريع الانتاجية وتنافسها على سوق محلي ضيق نسبياً .

٥- بالرغم من الاقرار بأهمية سياسات الحوافز والتشجيع من خلال القوانين الاتحادية التي عنيت بهذا الجانب إلا أن دور الدولة في تقديم مثل هذه الحوافز لم يكن بالمستوى المطلوب واقتصر فقط على المشروعات الحكومية الخاصة بالحكومات المحلية والمشروعات التي تدخل فيها الدولة كشريك للقطاع الخاص . أما حجم الدعم المقدم للقطاع الخاص فلم يكن بالمستوى المطلوب مقارنة بالدول الخليجية الأخرى . فالمشروعات الحكومية غالباً ماتحصل على مستوى دعم كبير مقارنة بما يحصل عليه القطاع الخاص ، ولكن عدم توفر أرقام وبيانات حول حجم وتوزيع هذا الدعم يجعل من الصعب اجراء المقارنة . وقد اقترح البنك الدولي في دراسة خاصة عن دولة الإمارات أن تكون نسبة الدعم المقدمة للمشروعات الرائدة في القطاع الخاص تعادل تلك التي تقدم لمشروعات القطاع العام (البنك الدولي : ١٩٨٦ ، ص ٥٠) .

كما أن غياب الاستراتيجية الشاملة والخاصة بسياسة الدعم المقترحة افقد هذه السياسة دورها في جذب استثمار القطاع الخاص . فالتصور المقترح لبرنامج الدعم لم يكن صالحاً إلا للأنشطة الصغيرة الحجم . أما بالنسبة للمشاريع ذات الأحجام الكبيرة والتي غالباً ماتكون مملوكة بواسطة القطاع العام، فقد ترك الخيار لكل إمارة في أن تختار من السياسات والحوافز مايناسبها ، مما نتج عنه اختلاف في التعامل مع المشاريع الصناعية المختلفة في كل إمارة ، فكان هناك تحيز لصالح المشروعات الكبيرة والمنفذة في الإمارات النفطية . وفي ظل غياب معلومات عن طبيعة وحجم الحوافز التي تتلقاه هذه المشاريع يصعب تقييم فعاليتها على أسس اقتصادية سليمة ، فهي لاتخضع لنفس التقييم المالي والاختبار في السوق بالرغم مما تحظى به من تفضيل في المعاملة بالنسبة للدعم الحكومي كما هو الحال بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص . (المصدر السابق ، ص ٥٠) .

كذلك يؤخذ في عين الاعتبار حداثة تجربة تمويل الأنشطة للصناعية من خلال المؤسسات المالية المتخصصة وبواسطة القروض الميسـرة ، إذ لاتوجد مؤسسات مالية متخصصة لخدمة القطاع الصناعي إلا منذ عام ١٩٨٢ بإنشاء مصرف الإمارات الصناعي . قبل هذا التاريخ كانت البنوك التجارية تقدم القروض القصيرة الأجل وبأسعار الفائدة السائدة في السوق آنذاك ، مما وضع الصناعيين في تنافس مباشر على هذه القروض مع التجار ، ومالكي العقارات ، والمضاربين الذين كانت تعطى لهم الأولوية نظراً لطبيعة هذه الأنشطة التي كانت تعطى في تلك المرحلة المردود المضمون خلال فترة زمنية أقصر من عموم الأنشطة الانتاجية .

وبالرغم من أن المصرف الصناعي يهدف لتمويل جميع الأنشطة الصناعية في الدولة، إلا أن سياسة اقراضه لم تسمح إلا بتمويل المشاريع الصغيرة والتي غالباً ماتتخصص في انتاج السلع الاستهلاكية ، وذلك يعود إلى أن الطاقة المالية للبنك والمتمثلة في رأس ماله

لايكنها المساهمة في تمويل المشاريع الصناعية ذات الحجم الكبير لما تتطلبه من رؤوس أموال كبيرة . فحتى نهاية ١٩٩٠ فإن حجم القروض المقدمة للقطاع الصناعي لم تتعد ٤١٤ر١٢ مليون درهم موزعة على القطاعات الصناعية المختلفة وبالأخص الصناعات الاستهلاكية (مصرف الإمارات الصناعي : التقرير السنوي ١٩٩٠ ، ص ٣٩) .

وهذا يوضح أن حجم التمويل المقدم بواسطة المصرف لم يكن كافيا لتعويض وجذب المستثمرين في القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الصناعي." أن التطور الحديث لم يسهم في تقديم الدعم الضروري والكافي للمستثمر الخاص المغامر والرائد " (البنك الدولي : مصدر سابق ، ص ٥٠) .

كما تجدر الاشارة إلى أنه حتى القروض التي وافق البنك الصناعي على تقديمها للمستثمرين لم يحظى القطاع الخاص بأكملها ، إذ تدل الأرقام خلال ١٩٨٣ - ١٩٩٠ أنه تمت الموافقة على ١٠٦ قرضا ، بينما القروض التي حصل عليها القطاع الخاص لم تتعد ٦٥ قرضا (المصرف الصناعي : التقرير السنوي ١٩٩٠) ، على الرغم من الاعتراض على أن العدد ليس مؤشراً كافياً ، ولايحمل في طياته مضمون وقيمة القرض . وهذا قد يرجع إلى وجود مايعرقل امكانية حصول المستثمر الصناعي على القرض ، وقد يكون مطالبة المصرف بضمان بنكي من البنوك التجارية أحد هذه الأسباب .

وبصورة عامة ، فإن صغر حجم الدعم المالي ، وغياب سياسات الدعم الأخرى التي من الممكن أن تساهم في تكاليف التسويق والتوزيع والتطور التكنولوجي قد تكون مسؤولة إلى حد ما عن احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعة .

رابعا : دور القطاع الخاص في الأنشطة الخدمية

لقد برز دور القطاع الخاص في الدول الخليجية ومن بينها دولة الإمارات في الأنشطة الخدمية المتمثلة في أنشطة الاستيراد والتصدير ، العقارات والمضاربة المالية ، ومن خلال قراءة أرقام جدول (٢) نلاحظ أن هذه الأنشطة نمت نمواً ملحوظاً خلال فترة الوفرة النفطية مما يدل على مدى ارتباط هذه الأنشطة بالانفاق الحكومي . وبالرغم من أن قطاع الأنشطة الخدمية كان يمثل المركز الثاني بعد قطاع النفط من حيث مساهمته في الانتاج وفي الناتج المحلي الاجمالي (حتى عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، على التوالي - حينما احتل المركز الأول) ، فإن حصته من حجم الاستثمار والعمالة هي الأكبر فيما بين القطاعات الثلاثة . فقد استحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من اجمالي التكوين الرأسالي الثابت ، ومرجع ذلك إلى الرغبة في بناء القاعدة الأساسية من طرق ومباني ومنافع عامة وخدمات الذي صاحبه توسع في الانفاق الحكومي والاستهلاك الحكومي والخاص .

" لقد انتصرت آثار مضاعف الانفاق العام على افساح امكانات واسعة للربح في قطاعات الاسكان والعقار والتجارة والمال " (عبدالفضيل : ١٩٨٧ ، ص ٩٥) .

ان تمركز استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الخدمية ترجع إلى توافر بعض الظروف الاستثنائية التي أعطت أهمية كبيرة للأنشطة غير الانتاجية على حساب الأنشطة الانتاجية. فبروز مجالات المضاربة في الأراضي والعقارات اسهمت في اتجاه استثمارات القطاع الخاص إلى تلك الأنشطة وبعده عن المشروعات الانتاجية التي غالبا ماتكون محفوفة بالكثير من المخاطر وعرضه للمنافسة الشديدة ، وتتطلب مزيداً من الجهد والعمل من أجل تحقيق ربح مجزي على عكس الحال بالنسبة للأراضي والعقارات . كما أن بروز الوكالات التجارية أسهم في تكوين تجمعات مالية هامة تكون مهمتها ترويج منتجات الشركات الأجنبية ، فبرزت

تبعا لذلك العديد من العائلات التجارية التي ارتبط اسمها بتوكيلات لسلع معينة (السيارات) . " ان ضمان احتكار وتوزيع عدد من السلع الرائجة عبر التوكيلات عن الشركات الأجنبية بات الطريق المألوف إلى الثروة (Abdulla : opict, p 213) .

والأكثر من ذلك فإن العقلية الريعية المعادية للانتاج دفعت ببعض القطاعات والمستثمرين الذين اخلوا على عاتقهم القيام بمحاولات لأنشطة انتاجية بسبب استبعادهم عن حلقة المستفيدين من الوكالات التجارية إلى العودة عن هذه المحاولات والاعتماد مجدداً على التوكيلات بعد أن اتيحت الفرصة لهم . ويطرح خالد عبدالله مؤسسات ومصانع الخاجة في البحرين كنموذج حيث بدأت هذه المصانع كشركة لتجميع أجهزة تبريد الهواء وهواتف البدالات ووسائل الاضاءة ، وبعد نجاحها في هذا الحقل إذ بها تتجه للاقراءات التي يشكلها ضمان احتكار وتوزيع السيارات الأجنبية وانتقلت لتتحول إلى الموزع الوحيد لسيارات فولفو، فيات ، وصعب (Ibid : p 214) .

وقد أسهم وجود طبقة التجار المضاربين ودورهم البارز في عرقلة نمو القطاعات الانتاجية الأخرى لأنه ليست من مصلحة هذه الطبقة نمو مثل هذه القطاعات التي قد تضر بمصالحهم التجارية وتعرقل أنشطة الاستيراد والتصدير الخاصة بهم . وتبعا لذلك، فإن " وجود الوكلاء التجاريين الوطنيين والذين لهم القدرة على خوض حرب طويلة ذات نفس طويل غالبا ماتنتهي لصالحهم يدافعون بشتى الوسائل عن المنتج الأجنبي .(جعفر: ١٩٩٠، ص ١٩) .

وتجدر الاشارة إلى أن ازدهار أنشطة الاستيراد والتصدير أدت إلى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني .

أما بالنسبة للنشاط المصرفي فقد ارتبط بتمويل التجارة الخارجية التي أدت إلى توسيع السوق الاستهلاكية أمام الواردات . كما ارتبط النشاط المصرفي أيضا بتمويل النشاط

العقاري المحلي ، ولعب دوراً رئيسياً في ترحيل الرأسمال الوطني إلى الخارج ، كما تدل أرقام حجم التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك على هذه الظاهرة ، إضافة إلى عزوف هذه البنوك عن تمويل الأنشطة الانتاجية ، وهذا بعكس الحال بالنسبة لتطور البنوك في الدول الرأسمالية والذي ارتبط بتطور الصناعة واندمجت رؤوس الأموال المصرفية مع رأس المال الصناعي . (محمد غانم : ١٩٨٦ ، ص ١٤٣) .

لقد توسع القطاع المصرفي في دولة الإمارات خلال فترة الطفرة النفطية كوضع طبيعي للتوسع في الأنشطة الاقتصادية ، واستتبع ذلك زيادة عدد المصارف التجارية وشركات التأمين التي سعت إلى تقديم القروض لخدمة التوسع التجاري وقطاع المقاولات .

وقد صادف هذا القطاع الكثير من الاختناقات نظرا لعدد المصارف الهائل والتي لاتتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي والتجاري الموجود . وأثر تراجع الأنشطة التجارية في بداية الثمانينات على النشاط المصرفي ، وعانت المصارف بشدة من قضية المديونية نتيجة عدم التزام العديد من العملاء الايفاء بالتزاماتهم .

وفي ظل سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي في الدولة ، فإن سيطرة الدولة على هذا القطاع تتضاءل مما يفاقم من الدور السلبي الذي يلعبه." إن الأجانب في وضع يستطيعون معه تجاهل المصلحة الوطنية ، فمعظم القرارات إن لم يكن كلها يتخذ من قبل الأجانب ، ومرد ذلك هو قلة عدد المواطنين الموجودين في مستويات صنع القرار " (مظفر الحاج : ١٩٩٠ ، ص ٧) . ونسبتهم في المراكز الإدارية لاتتعدى ١١٪ من اجمالي عدد المدراء .

إن المشكلة في قطاع المصارف ، الذي يعتبر أحد المحطات الرئيسية في نشاطات القطاع الخاص ، لاتقتصر على الدور السلبي الناتج من عزوفه عن تمويل الأنشطة الانتاجية ،

بل يتجاوز ذلك إلى دوره في ضخ رأس المال الوطني إلى الخارج . فإذا افترضنا أن لهذا القطاع دوراً حيوياً يلعبه في عملية التنمية ، وذلك من خلال جمع المدخرات الوطنية وتوزيعها على قنوات الاستثمار المجدي ، فأن نزوح رأس المال بالكثافة الراهنة يقوض هذا الدور إلى حد كبير ، وذلك من خلال صرف دور هذا القطاع واختزال مهمته لتقتصر على ترحيل المال إلى خارج الحدود ، ومايترتب على ذلك من ضعف ارتباط القطاع المالي بمسألة التنمية الوطنية . (الغانم : ١٩٩١ ، ص ٩٧) . " حين تكون تلك الاستثمارات بشكل أساسي موجودة في الخارج ، فإن ارتباط القطاع الخاص بقضايا وهموم التنمية المحلية يتضاءل كثيراً " (المصدر السابق ، ص ٩٧) .

ويرى خالد عبدالله في هذا السياق ، أن العقلية الريعية التي حققت ارباحها المفاجئة اعتماداً على التوقعات والصدفة دفعت بالقطاع الخاص إلى النزوح بكميات هائلة من مدخراته إلى الخارج للمضاربة على الصعيد الدولي في العقارات والأسهم (Abdulla : 1991, p 214). وتشير أرقام جدول رقم (٤) إلى نسبة رأس المال النازح بالنسبة للناتج المحلي وحجم المدخرات ، فتصل إلى حوالي ٦٥٪ من الناتج المحلي في عام ١٩٨٨ ، و ١٢٠٪ من حجم المدخرات في العام نفسه .

وتتفاقم المشكلة إذا أدركنا أن هذا النزوح في اتجاه واحد وأنه نزوح بلا عودة." أن البيانات المتوفرة تبين عموماً عدم عودة رأس المال الخاص بعد خروجه من الوطن " (الغانم : مصدر سابق) .

جدول رقم (٤)

نسبة الرأسمال النازح إلى الناتج المحلي الاجمالي والادخار

في دولة الإمارات للأعوام (١٩٧٣ - ١٩٨٩)

السنة	٪ للناتج المحلي الاجمالي	٪ للادخار
١٩٧٣	١٤	١٢٣
١٩٧٤	١٤	١٠٥
١٩٧٥	١٨	١١٦
١٩٧٦	٢٠	٨٥
١٩٧٧	١٣	٧٩
١٩٧٨	١٦	٨٤
١٩٧٩	١٧	١١٢
١٩٨٠	١٨	١٢٠
١٩٨١	٢٤	١٤٤
١٩٨٢	٣١	١٤٧
١٩٨٣	٣٤	١٢٩
١٩٨٤	٤٤	١١٧
١٩٨٥	٤٥	١١٠
١٩٨٦	٦٢	١١٥
١٩٨٧	٥٦	١٠٨
١٩٨٨	٦٥	١٢٠
١٩٨٩	-	١١٩

المصدر :

عيسى الفاتم " نزوح رأس المال الخاص الخليجي إلى الخارج : الأسباب وامكانية العلاج " ، شؤون اجتماعية ، العدد ٣١ ، خريف ١٩٩١م ، ص ٩٢ - ٩٣ .

خامسا : دور القطاع الخاص في الأنشطة التشغيلية

إن عدم توفر أرقام وبيانات دقيقة حول حجم قوة العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة يجعل تقييم دور القطاع الخاص في مجال التشغيل وخلق فرص العمل ليس أمراً سهلاً . فالأرقام المتوفرة يصعب الاستدلال منها على التوزيع القطاعي للعمالة خصوصا المواطنة . ولكن اعتماداً على ماهو متوفر حول حجم قوة العمل في القطاعات المختلفة التي تشير إلى أن قطاع أنشطة التجارة والتشييد والبناء هي أكثر القطاعات الاقتصادية استقطاباً لقوة العمل والتي غالباً ماتكون عمالة وافدة .

ويشير جدول (٥) إلى التوزيع القطاعي للعمالة المواطنة وغير المواطنة لسنة ١٩٨٦ ، والذي يبين أنه بالرغم من أنقطاعي التشييد والتجارة استحوذا على أكبر نسبة من العمالة الكلية ، إلا أن نسبة العمالة المواطنة في هذين القطاعين متدنية جداً .

أما في قطاع الصناعة التحويلية والذي ينظر إليه على أنه القطاع الرائد في عملية التنمية ، فإن حجم قوة العمل المواطنة انخفضت من ٨ر١٪ من قوة العمل الكلية في عام ١٩٨١ إلى ١ر١٪ في عام ١٩٨٦ .

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للعمالة المواطنة وغير المواطنة ١٩٨٦ (ألف)

القطاع	اجمالي		مواطنين		غير مواطنين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	٤٤ر١	٥ر٠	٤ر٦	٥ر٩	٣٩ر٥	٤ر٨
النفط والمعادن والمحاجر	١٨ر٢	٢ر١	١ر٤	١ر٧	١٦ر٨	٢ر١
الصناعة	٥٧ر٠	٦ر٤	٠ر٩	١ر١	٥٦ر١	٦ر٩
الماء والكهرباء	١٧ر٢	١ر٩	٢ر١	٢ر٧	١٥ر١	١ر٩
التشييد	٢٢٢ر١	٢٥ر٠	١ر٣	١ر٧	٢١٩ر٧	٢٧ر٠
التجارة	١٢١ر٣	١٣ر٦	٥ر٥	٧ر٠	١١٥ر٨	١٤ر٣
المواصلات والمخازن والاتصالات	٦٣ر٠	٧ر١	٣ر١	٤ر٠	٦٢ر٨	٧ر٧
التمويل والتأمين والعقارات	٢٧ر٨	٣ر١	١ر٦	٢ر٠	٢٦ر٢	٣ر٢
الخدمات حكومة وأخرى	٣١٨ر٤	٣٥ر٨	٥٨ر٠	٧٣ر٩	٢٦٠ر٤	٣٢ر١
الجملة	٨٨٩ر١	١٠٠	٧٨ر٥	٨ر٨	٨١٢ر٤	٩١ر٢

المصدر :

Al-Shamsi, F : Industrial Development in the Arab Gulf : Policies and Experience in the United Arab Emirates Unpublished Ph. D thesis (University of Exeter), 1990.

كما أن واقع العمالة الوطنية في القطاع المصرفي لم تكن أفضل من واقعها في القطاعات الاقتصادية الأخرى . وكما تشير الأرقام في جدول (٦) . فأن اقصى نسبة للعمالة الوطنية في قطاع المصارف وصلت ٩٪ من الحجم الكلي للعمالة في عام ١٩٨٦ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٦.٩٪ في عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (٦)

حجم العمالة لمواطنة والوافدة في القطاع المصرفي

السنة	العمالة		نسبة العمالة المواطنة للمجموع
	مواطنة	وافدة	
١٩٨٥	٨٦٣	٨٩٢٦	٨ر٨
١٩٨٦	٩٦٩	٩٧٣١	٩ر١
١٩٨٧	٧٣٣	١٠٩٣٠	٦ر٣
١٩٨٨	٨٠٨	١١٠٩١	٦ر٩

المصدر :

مصرف الإمارات المركزي ، ١٩٨٨ .

مما سبق ، يتضح أن دور القطاع الخاص في توظيف العمالة المواطنة دوراً هامشيا بل أن دوره ساهم في زيادة استيراد العمالة الأجنبية والآثار الجانبية التي ترتبت على ذلك ، واعتماداً على أرقام ١٩٨٠ ، والتي لايتوافر سواها فإن القطاع الخاص يستأثر بنحو ٣٧٢٦٧ منشأة من مجموع ٤٠٤٥٤ منشأة ، أي بنسبة ٩٢٪ : يعمل فيها حوالي ٣٩٠٢٠٠ عامل ، أي بنسبة ٧٠٪ من عدد العاملين في دولة الإمارات . (الفارس : ١٩ ص ١٥٢) .

إن انتشار هذا العدد من المنشآت الصغيرة أدى إلى تدفق العمالة الأجنبية أي سيطرة المنشآت كثيفة العمل على النشاط الاقتصادي مما يتعارض مع ماهو متفق عليه حيث يحدد المتاح من عوامل الانتاج الأساليب الفنية المستخدمة في عمليات الانتاج ، بمعني أن توفر العمالة يستتبعه تبني أساليب انتاجية كثيفة العمل ، بينما توفر رأس المال يستوجب أساليب انتاجية كثيفة رأس المال . فإذا أخذنا مجتمع الإمارات حيث تندر اليد العاملة وتتوافر رؤوس الأموال فمن الطبيعي أن تكون أساليب الانتاج السائدة عالية الكثافة الرأسمالية ، ولكننا نجد أن أساليب الانتاج السائدة هي كثيفة العمل الوافد والرخيص . (الشربيني : ١٩ ، ص ١٦٠) .

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة توضيح ماهو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية في دولة الإمارات ، ولقد حالت ندرة البيانات من اعطاء تصور واضح حول طبيعة هذا الدور وتقييم أداء هذا القطاع خلال الفترة السابقة ، ولكننا اعتماداً على بعض المؤشرات العامة ، اتضح لنا أن العامل المهم في تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات هو الانفاق الحكومي الذي بدوره حدد مسار استثمارات القطاع الخاص . ولقد ترتب على ملكية الدولة للنفط أن لعبت عوائده الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، وأصبح دور القطاع الخاص هو محاولة تطوير امكانياته من خلال الأنشطة الريعية معتمداً على ما تضخه الدولة من أموال محاولة منها في توزيع ريع النفط . وتبعا لذلك ، فقد جاء دور القطاع الخاص في التنمية هامشيا وارتبط في أغلبه بالأنشطة التي لاتسهم في خلق عناصر انتاج جديدة ، فزيادة الانفاق الحكومي أدى إلى خلق فرص للربح في مجالات التجارة والمضاربة المالية والعقارية بصورة أكبر من المجالات الانتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة . وقد ساهمت العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية في تلك الفترة في تشجيع مثل هذه الأنشطة حتى على المستوى العالمي . فالزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا وتراكم مدخرات القطاع الخاص نتيجة ارتفاع أسعار النفط ساعدت في نزوح هذه المدخرات إلى الخارج بحثاً عن استثمارات ، لها نفس الطبيعة المحلية من مضاربة مالية وعقارية . وتبعا لذلك ، فإن دور المستثمر أو المنظم حامل عبء المجازفة Risk bearing لم يتوفر ، وحل محله المنظم الذي يتجنب المجازفة Risk aversion ويبحث عن الربح السريع .

وتبعا لذلك ، فإن القطاع الخاص في الدولة عجز عن تحويل مدخراته من التكاثر المالي إلى التراكم الرأسمالي ، وذلك لأن من الخصائص المهمة في الاقتصاد الحر هو تحقيق التراكم

رأس المالي بمعدلات عالية". على أن هذه الخاصية في القطاع الخاص في دول المنطقة مازالت ناشئة ، فقد حقق هذا القطاع ارباحاً كبيرة إبان فترة الوفرة وقبلها ، كونت في غالبيتها مايمكن تسميته تكاثراً مالياً بصورة وسائل انتاج محلية وخارجية بدلاً من تحويلها إلى تراكم رأسمالي بصورة وسائل انتاج صناعية " (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مصدر سابق ، ص ٤٣) .

وهذه الشواهد تؤكد على أن التنمية بالمفهوم الشامل والتي تهدف إلى تحقيق التغير الهيكلي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لن تتأتى إذا استمر الوضع كما هو . فالأهداف التنموية الطويلة المدى يصعب تحقيقها في ظل سيادة الأنشطة غير الانتاجية وحيث أن استمرارية هذه الأنشطة مرتهن باستمرارية تدفق النفط ، فإن هذه الأنشطة قد لاتكون لها صفة الدوام والاستمرار في المستقبل .

إن دور القطاع الخاص لن يكون إيجابيا إلا إذا وجه استثماراته إلى الأنشطة الانتاجية في الاقتصاد المحلي . فارتباط رأس المال الخاص بالتنمية الوطنية هي الدعامة الرئيسية للدور الإيجابي لهذا القطاع . وهذا لن يتأتى إلا إذا تغيرت السياسات الحكومية بمايتفق مع أهداف وأولويات التنمية الطويلة المدى .

فاعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص ليلعبه في التنمية يتطلب تحديد أولويات هذه التنمية وتخطيط أهدافها الطويلة المدى وخلق البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المناسبة في المجتمع .

كما أن تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لاحداث التنمية المطلوبة تتطلب العديد من الإجراءات والسياسات الحكومية التي ترمي في أحد جوانبها إلى تحقيق الاستقرار والأمن لرأس المال الخاص وفي الجانب الآخر تعنى بتوجيه هذه الاستثمارات إلى تلك الأنشطة ذات

الجدوى للاقتصاد الوطني في المدى الطويل وليست فقط إلى المجالات التي تدر أعلى عائد .

وبقطع النظر عن حجم التقديرات للرأسمال النازح إلى الخارج ، فإن الحكومة يجب ألا تقف مكتوفة الأيدي عاجزة عن منع رأس المال من الهجرة رغم التشجيعات المقدمة له للاستثمار في الداخل . والمقصود هنا هو أنه في غياب التشريعات الحكومية التي تمنع نزوح رأس المال . فإن الحكومة يجب ألا تعدم وسائل للضغط على رؤوس الاموال المهاجرة ومن بينها مقاطعة شركاتهم حكوميا وشعبيا وحرمانها من التشجيع والامتيازات الممنوحة لشركات أخرى . وهذا ينطبق على جميع نشاطات القطاع الخاص الصناعية والتجارية وسواها .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن كوريا الجنوبية خلال مراحل تصنيعها الأولي قامت بتأميم المصارف أو زيادة حصة الحكومة فيها . ثم أقدمتا على فرض عقوبة تتراوح بين ١٠ سنوات سجناً إلى الاعدام لكل من يقوم بتهريب مبلغ مليون دولار ومايزيد إلى الخارج . كما أنها فرضت أسعاراً محددة في الداخل للصناعات المنتجة محليا . ولكن لعل النموذج الكوري يمكن أن يكون مفيداً على صعيد التخطيط الستراتيجي حيث تقوم الدولة بوضع الأهداف الاستراتيجية لخطط التصنيع على المدى البعيد . (Amsden, opit : p 399) .

وعلى الرغم من أن الحكومة بذلت جهوداً لابأس بها لدفع القطاع الخاص إلى الاستثمارات الانتاجية من خلال مساهمته في التنمية الصناعية ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق - (لأسباب ذاتية تتعلق بهذا القطاع بالذات . ولأسباب موضوعية حكومية أو خارجة عن ارادة الحكومة) - النتيجة المطلوبة وهو مايقتضي إعادة نظر ربما تكون جذرية من قبل الحكومة ومن قبل القطاع الخاص . لتصحيح هذه الأوضاع ، ويمكن هنا وضع الملامح لما هو مطلوب :

- نظراً لأن الأموال التي تضخها الحكومة في السوق من ريع النفط ولأن مجمل نشاطات

القطاع الخاص محكومة بشكل عام بالتوجه الحكومي تمويلا وحماية ودعما ، فلابد للحكومة أن تجعل الدعم المقدم للقطاع الخاص في الأنشطة الانتاجية الصناعية في حجم الدعم للقطاع العام ، سواء في صيغة الشريك ، أو مقابل الاشراف وتحديد مواصفات للمشروع ، لابد من الالتزام بها وتبقى شرطا لمتابعة المساهمة الحكومية .

* نظراً لأن أغلب نشاطات القطاع الخاص في مجال الصناعة تركزت في الصناعات المتوسطة والصغيرة - ورغم تواضع دورها في عملية التنمية حتى الآن ، إلا أنها يمكن أن تساهم بدور فعال في التنمية الصناعية من خلال تكاملها مع الصناعات الكبرى التصديرية وغير التصديرية التي يتولاها القطاع العام .

من هذا المنطلق ، فإنه يتوجب على الحكومة تشجيع مثل هذه الجهود ومحاولة تنظيمها وتطويرها بما يتفق وحاجة السوق المحلي والاقليمي . ومن هنا فإن زيادة القدرات التمويلية لمصرف الإمارات الصناعي والعمل على رفع نسبة الصناعات التحويلية في اجمالي الائتمان المصرفي وحث المصارف التجارية على زيادة القروض الممنوحة للصناعات الوطنية وتنسيق سياسات التمويل الحكومية والخاصة ، ربما كانت إحدى الخطوات المطلوبة في اتجاه دعم هذه الصناعات .

* إن برامج التنمية هي وسيلة غايتها النهائية اشراك المواطن في العملية الانتاجية وتحسين مستواه المعيشي ودعم الضمانات الاجتماعية المقدمة له ، وبالتالي فإن الالتزام باستخدام وتطوير الكفاءات والخبرات الوطنية القادرة على القيام بهذه المهمة ، هو أحد الشروط التي لابد أن تلازم دور القطاع الخاص في التنمية ، وذلك من خلال مساعدته على تجاوز جانب من سلبياته والمتمثلة في عزوفه عن استخدام العمالة المواطنة واستبدالها بالعمالة الوافدة الرخيصة . وفي هذا الصدد ، قد تبادر الحكومة

إلى فرض بعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى زيادة نسبة العمالة المواطنة في منشآت القطاع الخاص . وبالمشاركة مع القطاع الخاص قد تبادر الحكومة إلى تبني برامج لتنمية الكوادر الوطنية وإعدادها لكي تكون أكثر فعالية وكفاءة مما يزيد من طلب القطاع الخاص عليها .

الملحـق الاحصائـي

جدول ٠١ الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بقيمة تكلفة عوامل الانتاج وبالاسعار الجارية

(ملايين الدراهم)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠*
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٣٢٥	٤٩١	٦٠٤	١٠٣٦	١٥٤٠	١٦٦٤	٢٠١٢
- الصناعات الاستخراجية :							
٠١ النفط الخام	٢٦٣٦٤	٢٥٥٧٥	٢٢٦١٨	٦٩٨١٤	٢٦١٧١	٢٩٦٤٣	٥٢٦٢٢
٠٢ اخرى	٨٩	١٨٧	٢٠٧	٢٥٧	٢٨٢	٣٦٢	٢٠٧
- الصناعات التحويلية	٣٦٩	١٨٥٣	٢١٩٧	٨٠٧٧	٧١٧٢	٨١٨٨	٩٢٤٢
- الكهرباء والماء	٢٠٩	٤٦٧	٦٨٩	١٥٤٢	٢١٣٢	٢١١٩	٢٢١٣
- التشييد والبناء	٤٢٠٨	٨٤٧٤	٨٢٢١	١٠٤٧٥	٨٩٤٥	٨٧١٥	٩٩٨٧
- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٢٢٤٨	٦٢٤٢	٥٥٨٩	١٠٨٤٩	٩٢٨٥	١٠٢٠٠	١١٢٨٥
منها: تجارة الجملة والتجزئة	(٢٨٨٢)	(٥٧٤٨)	(٥٠٨٩)	(٩٨٤٠)	(٨٠٨٠)	(٨٧٣١)	
- النقل والتخزين والمواصلات	١٢٥٥	٢٦٦٢	٢٨٦٦	٤٩٥٠	٤٥٨٢	٥٠٣٠	٥٩٢١
- التمويل والتامين والعقارات:							
٠١ التمويل والتامين	٦٢٧	١٧٢٧	١٤٥٠	٤٥١٠	٥٤٤٧	٥٦٨٩	٦٢٧٥
ب٠ العقارات	١٥٩٢	٢٧٢١	٢٩٧٩	٤٦٢٢	٤٥٢٥	٥٣٦٠	٦٨٦٠
- الخدمات الاخرى	٢٨٢	٦١٠	٦٧٥	١١٧٤	١٧٥٨	١٩٩٤	٢٤٦٧
ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة	- ٥٥٠	- ١٤٠١	- ٩٧٠	- ٢٤٠١	- ١٠٢٩	- ١٣٢٢	- ٢٠٣٠
- منتجو الخدمات الحكومية	١٣٦٤	٢١٩٥	٣٩٨١	٨٩١٠	١٠٥٤٢	١١٢٥٩	١٢٩٢٧
- الخدمات المنزلية	٤٠	٨٢	١١٤	٢٢٤	٣٨٠	٤٢٤	٤٩٩
المجموع	٣٩٦٢٥	٦٣٨٩٥	٦١٢٧٠	١٢٤٠٥٤	٨١٨٢٢	٨٩١٨٤	١٢٥٤٢٥
المجموع عدا النفط الخام	١٢٢٧١	٢٨٣٢٠	٢٨٦٥٢	٥٤٢٤٠	٥٥٦٥١	٥٩٥٤١	٦٨٠٧٥
نسبة القطاع النفطي	٦٦٫٥٢٪	٥٥٫٦٨٪	٥٢٫٢٤٪	٥٦٫٢٧٪	٣١٫٩٨٪	٣٣٫٢٤٪	٤٦٪

* ارقام اولية قابلة للتعديل ٠

المصدر: وزارة التخطيط - ادارة التخطيط - الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٥-١٩٨٤

وزارة التخطيط - ادارة التخطيط - الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨٣-١٩٨٨

جدول ٢ ٠ الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق
بالأسعار الجارية

(ملايين الدراهم)

	١٩٧٥	*١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	*١٩٩٠
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٢١٥	١١٥٥٧	١٢٥٠١	٢١٤٧٥	٣١٦٤٠	٣٨٩١٦	٤٨١٠٠
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٣٢٦١	٧٤١٣	٨١٦٣	٢٤٩٤٦	١٧٥٨١	١٨٤٢٢	٢١٠٠٠
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٢٠٥٩	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٣٠٦٤٣	٢٣٣٧٢	٢١١١١	٢٣٩٠٠
الزيادة في المخزون السلعي	-	٢٢٨٠	- ٢١٠٠	١١٥٨	٥٠٠	٨٦٧	١٣٠٠
اجمالي الطلب المحلي	(٢١٥٣٥)	(٤٣٩٣٦)	(٤٤٣٤٣)	(٧٨٢٢٢)	(٧٣٠٩٣)	(٧٩٣١٦)	(٩٤٣٠٠)
الصادرات من السلع والخدمات	٢٩١٨٣	٤١٢٦٥	٤٠١٢١	٨٣٦٦٢	٣٧٩٠١	٤٦٧٥٤	٧٩٧٠٠
المستوردات من السلع والخدمات(-)	١١٢٥٨ -	٢١٧٨٢-	٢٣٧٩٥ -	٤٠٧٨٤ -	٣١٤٣٨ -	٣٨٦١٣ -	٥٠٤٠٠-
صافي الطلب الخارجي	(١٧٩٢٥)	(١٩٤٨٣)	(١٦٣٢٦)	(٤٢٨٧٨)	(٦٤٧٣)	(٨١٤١)	(٢٩٣٠٠)
المجموع	٣٩٤٦٠	٦٣٤١٩	٦٠٦٦٩	١٢١١٠٠	٧٩٥٦٦	٨٧٤٥٧	١٢٣٦٠٠
نسبة مساهمة القطاع الخارجي	٤٥ر٤٣٪	٣٠ر٧٢٪	٢٦ر٩١٪	٣٥ر٤١٪	٨ر١٤٪	٩ر٣١٪	٢٣ر٧١٪

المصدر : ذات مصادر الجدول ٣ ٠

جدول ٣٠ الحساب الموحد للايرادات والمصروفات الحكومية الاجمالية*

(ملايين الدراهم)

	١٩٧٥**	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠***
اولا ٠ الايرادات	١٥٠٦٨	٢٧٨٥٧	٢٧٥٠٤	٥٠٥١٩	٢٠٣٩٨	٢٠٧٩٤	٤١٢٠٠
منها ايرادات النفط	(١٤٣٩٠)	(٢٦١١٦)	(٢٤٠١٨)	(٤٥٤٨٠)	(١٧٨٥٥)	(١٥٤٣٥)	(٣٥٦٠٠)
ثانيا٠ المصروفات	١١٠٠١	٢٣٥٥٠	٢٦١٩٥	٤٤٨٠٢	٣٤٨٩٦	٣٦١٧٧	٥٣٢٠٠
- الجارية	٥٦٨٣	١٢٥٩٨	١٢٣٨٧	٢٧٠٢٦	٢٣٧٠٧	٣١٠٤٩	٣٤٢٠٠
- الانمائية	٢٥٥٣	٩٢٧٤	١٠٩٥٤	٨٣٦٤	٧٤٠١	٣٥٩٦	٤٧٠٠
- المساهمات والمدفوعات الراسمالية	٢٧٦٥	١٦٧٨	١٨٥٤	٩٤١٢	٣٧٨٩	١٥٣٢	١٤٣٠٠
ثالثا٠ الفائض (+) او العجز (-)	+٤٠٦٧	+٤٣٠٧	+١٣٠٩	+٥٧١٤	-١٤٤٩٨	-١٥٣٨٣	-١٢٠٠٠

* تشمل ميزانية الحكومة الاتحادية وميزانيات ابوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة٠

** تشمل الحكومة الاتحادية وحكومة ابوظبي فقط

المصدر: المصرف المركزي - النشرة الاقتصادية للأعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

*** تقديرات اولية ٠

جدول ٠٤ ايرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية

(ملايين الدراهم)

	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠*
أولا ٠ الايرادات	٢٠١	١٧٧٥	٦٠١٥	٦٩٧٤	٢٢١٩٤	١٢٨١٧	١٢٥١٩	١٥٢٥١
منها: مساهمات حكومات الامارات المحليـــة	١٩٦	١٧٢٢	٥٧٩٤	٦٨١٣	٢٢٦١٥	١٠٩٠٦	١٠٩٥٠	١٢٩٠٩
ثانيا٠ المصروفات	١٦٤	١٢٦٦	٦٦٠٤	٧٠٠٨	٢٠٦٣٤	١٢٣٦٨	١٢١٨٥	١٤٣٩٤
- الجارية	١٤٩	٩٠٠	٤٨١٢	٥٨٥٣	١٧٦٨٣	١٢٠٧١	١٢٠٣٨	١٤٢٠٦
- الانمائية	١٥	٣٠٢	٧٥١	٤٧٢	١٣٤٥	٢٣١	١٣٠	١٨٦
- المساهمات	-	٦٤	١٠٤١	٦٧٣	١٦٠٦	٦٦	١٧	٣
ثالثا٠ الفائض (+) أو العجز (-)	+٣٧	+٥٠٩	-٥٨٩	-٣٤	+٢٥٦٠	-٥٥١	+٣٤٤	+٨٥٧

المصدر: المصرف المركزي - النشرة الاقتصادية للاعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

* تقديرات أولية ٠

جدول ٠٥ تطور مقاييس السيولة المحلية والعوامل المؤثرة بها

(ملايين الدراهم)

	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠* يونيو	١٩٩١
أ٠ اجمالي السيولة المحلية	١٥٤٤٤	١٩٧٤٥	٢٢١٩٧	٤١٣٠١	٥٧٩٢٦	٦٨٢٣٥	٧٢١٩٧	٧٨١١٢
- الودائع الحكومية	٦٦٢٤	٤١٩٩	٤٦٠٤	١٢١٣٦	٥٨٢٠	١٠٠٢٣	١٥١٢٣	١٤٣٢٨
ب٠ السيولة المحلية الخاصة	٨٨٢٠	١٥٥٤٦	١٧٥٩٣	٢٩١٦٥	٥٢١٠٦	٥٨٢١٢	٥٨٠٦٥	٦٣٧٨٤
- الودائع لأجل وودائع التوفير	٦٢١٧	١٠٣٣١	١١٨١٧	٢٠١٩٦	٤٢٩٠٤	٤٧٤٥٩	٤٧٣٠٤	٥١٧١٢
ج٠ عرض النقد	٢٦٠٣	٥٢١٥	٥٧٧٦	٨٩٦٩	٩٣٠٢	١٠٧٥٣	١٠٧٦١	١٢٠٧٢
- النقد في التداول	٦٢٨	١٣٩٣	١٧٠٤	٢٧٧١	٣٢٤٦	٣٥٩٩	٤٣٩١	٤٤٢٦
- الودائع تحت الطلب	١٩٧٥	٣٨٢٢	٤٠٧٢	٦١٩٨	٥٩٥٦	٧١٥٤	٦٣٧٠	٧٦٤٦
د٠ صافي الموجودات الاجنبية	٩٥٨٩	١٩٤٦	٣٠٥٣	١٨٤٥٥	٤٦٩٥٧	٥١٦٥٧	٥٦١٤٦	٦٢٠٦٣
- الموجودات	١١٣٣٥	١٨٣٢	١٤٣٥٠	٤٢٧٨٠	٦٤٧٣٧	٧٥٤٦٠	٨١٥٨١	٨٤٠٦٨
- الالتزامات	١٧٤٦ -	٩٨٨٦ -	١٢٢٩٧-	٢٤٣٢٥-	١٧٧٨٠-	٢٣٨٠٣-	٢٥٤٣٥-	٢٢٠٠٥-
هـ٠ الائتمان الداخلي	٦٣٣٢	١٩٥٤٩	٢٣٥٠٦	٣٥٢٨٩	٤٦٣٦٠	٥١٦٥٣	٥٨٥٨٣	٥٨٨٢٩
- القطاع الحكومي	٣٠٦	٢٧٧٣	٣٠٩٠	٣٢٦٨	٧٣٤٣	٦٢١٤	٧٩٤٩	٩١٦٦
- القطاع الخاص	٥٦٩٣	١٥٨٥٥	١٩٥٢٨	٣٠٣٤٦	٣٦٣٧٩	٤٢٦٢٤	٤٦٩٦٥	٤٦٩٨٩
- المؤسسات الرسمية	٩١	٧٣٥	٦٥٦	١١٣٢	٦٧٧	١٠٩٤	١١٨٧	١٤٧٤
- مختلفة (المالية)	١٤٢	١٨٦	٢٣٢	٥٤٣	١٩٦١	١٧٢١	٢٤٨٢	١٢٠٠
و٠ صافي مختلفة	٣٧٨ -	١٧٥٠ -	٢٣٦٣-	١٢٤٤٢-	٣٥٣٩٢-	٣٥٠٧٥-	٤١٥٣٢-	٤٢٧٨٠-

المصدر : ١ ٠ مجلس النقد ، النشرة الاقتصادية ١٩٨٧ ٠

٢ ٠ المصرف المركزي ، النشرة الاقتصادية ١٩٨١ - ١٩٩٠ ٠

جدول ٦ ٠ تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

(ملايين الدراهم)

	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	يونيو ١٩٩١
أ ٠ الموجودات	١٤٦٢٦	٢٩٦٣٦	٣٥٧٨٦	٦٧٢٦٣	١٠٠٩١٢	١١٨٨٧٦	١٣٩٦٨١	١٣١٧٥٨
- النقدية	١١٨	١٨٢	٢١٠	٢٧١	٣٧٧	٣٨٢	٤٥٣	٦١١
- حسابات لدى المصرف المركزي	٧٨٠	٢٢٢٢	٢٣٤٣	٢٢٧٣	٤٢٣٧	٦٨٨٣	٤٧٩٤	٥٤١٩
- الموجودات الأجنبية	٧١٧٢	٨٠٩٨	٩٩١٨	٢٩٠٥٤	٤٩٤٧٠	٥٦٩٣٢	٦٢٨٩٩	٦٤٥٣٧
- الائتمان	٦٢٦٥	١٨٢٠٠	٢٢٠٥٨	٢٣٨٢١	٤٤٦٩٢	٥٢١٢٨	٥٨٨١٧	٥٨٥٩٩
- القطاع الحكومي	٣٥٨	١٤٩٨	١٩٠٧	٢٤١٨	٥٨٩٢	٦٨٥٦	٨٢٥١	٩٠٣٦
- القطاع الخاص	٥٦٩١	١٥٨١٩	١٩٣٥٧	٢٩٩٠٢	٣٦٣٣٣	٤٢٤٩٣	٤٦٨٩٧	٤٦٩٣١
- الهيئات الرسمية	٩١	٧١٣	٥٨٤	١٠١٥	٦١٢	١٠٥٨	١١٨٧	١٤٣٢
- القطاع المالي ومختلفة	١٢٥	١٧٠	٢١٠	٥٣٦	١٩٦١	١٧٢١	٢٤٨٢	١٢٠٠
- مختلفة	٢٠١	٩٣٤	١٢٥٧	١٧٩٤	٢٢٣١	٢٥٦١	٢٧١٨	٢٥٩٢
ب ٠ المطلوبات	١٤٦٢٦	٢٩٦٣٦	٣٥٧٨٦	٦٧٢٦٣	١٠٠٩١٢	١١٨٨٧٦	١٣٩٦٨١	١٣١٧٥٨
- الالتزامات الأجنبية	٧٤٥	٨٨٢١	١٠٥٩٧	٢٢٥٥١	١٦٨٦٨	٢٢٥٨٨	٢٤٨٨٦	٢١٢٥٥
- الودائع	١١٧١٥	١٦٧٢٧	١٩٠١٤	٣٢١١٤	٥٣٦٤٨	٦٠٨٤٩	٦٤٦١١	٦٩٤٥٦
- الحكومية	٣٥٨٣	٣٦١٤	٣١٥٢	٥٧٩١	٤٨١٧	٦٣٩٣	١٠٩٩٤	١٠١٥٨
- الخاصة	٨١٣٣	١٤١١٣	١٥٨٦٢	٢٦٢٣٣	٤٨٨٣١	٥٤٥٥٧	٥٣٦١٧	٥٩٢٩٨
- نقدية	(١٩٧٥)	(٣٨٣٢)	(٤٠٧٢)	(٦١٩٨)	(٥٩٥٦)	(٧١٥٤)	(٦٣٧٠)	(٧٦٤٦)
- لأجل وتوفير	(٦١٥٨)	(١٠٢٩١)	(١١٧٩٠)	(٢٠١٢٥)	(٤٣٨٧٥)	(٤٧٤٠٣)	(٤٧٢٤٧)	(٥١٦٥٣)
- رأس المال والاحتياطيات	٣٩٢	١٨٦٢	٣٥٤٨	٨٣٩٢	١٢٦٥٩	١٣٣٧٨	١٥٢٥٤	١٥٤٩٠
- مختلفة	٧٨٣	٢٢٢١	٣٦١٢	٤٢٠١	١٢٧٣٢	٢٢٠٦١	٢٤٩٣٠	٢٥٥٥٧

المصدر : ١ ٠ مجلس النقد ، النشرة الاقتصادية ١٩٧٨ ٠

٢ ٠ المصرف المركزي ، النشرة الاقتصادية ١١٩٨١ - ١٩٩٠ ٠

جدول ٢ ٠ تطور مختلف بنود ميزان المدفوعات

(مليارات الدراهم)

	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
١ ٠ الحساب الجاري	٣ر١١+	٣ر٢ +	٦ر٦ +	٨ر٣٣ +	٢ر٨ +	٣ر٩ +	٤ر١٧+
ب ٠ الميزان التجاري	٠ر١٨+	٣ر٢١+	٣ر١٧+	٠ر٤٤ +	٩ر١٢+	٤ر١٣+	٤ر٣٥+
١ ٠ الصادرات (فوب)	٦ر٢٨+	٢ر٣٩+	١ر٣٨+	٠ر٨٠ +	٥ر٣٦+	٧ر٤٤+	٤ر٢٨+
منها (النفط الخام)	(٨ر٣٦)	(٥ر٣٥)	(٣ر٣٣)	(٢ر٦٢)	(٠ر٣٣)	(٥ر٣٢)	(٤ر٥٥)
(الغاز)	-	(٠ر١)	(٥ر٠)	(٤ر٤)	(٥ر٤)	(٣ر٢)	(٥ر٤)
٢ ٠ المستوردات (سيف)	٦ر١٠-	٠ر١٨ -	٨ر٢٠-	٠ر٣٦ -	٦ر٣٣-	٣ر٣١-	٠ر٤٢-
ج٠ ميزان الخدمات (صافي)	٢ر٦ -	٩ر١٣ -	٧ر١٠-	٣ر١٠ -	٠ر٢ +	٢ر١ +	٠ر٣ +
د٠ التحويلات (صافي)					٦ر٣ -	٤ر٥ -	٠ر٣٠-
هـ٠ التدفقات الرأسمالية (صافي)	٥ر٥ -	٧ر٥ -	٣ر٣ -	٩ر٣٠ -	١ر١ -	٠ر٢ -	٥ر١٨-
و ٠ الرصيد العام	٨ر٩ +	٦ر١ +	٣ر٤ +	٩ر١٢ +	٦ر٢ +	٣ر٣ +	١ر١ -

المصدر : مجلس النقد النشرة الاقتصادية ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩
المصرف المركزي ، النشرة الاقتصادية ١٩٨٢ - ١٩٩٠٠

قائمة المراجع

أ - العربية

١- البيلاوي ، حازم : " الدولة الريعية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، العدد ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٦٥ - ٧٧ .

٢- السعدون ، جاسم خالد : " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية " ، المستقبل العربي ، العدد ١٢٠ ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ٦٦ - ٨٦ .

٣- العسومي ، محمد عبدالرحمن : " تمويل الصناعات الوطنية ودور مصرف الإمارات " ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٩١ ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الخارجية .

٤- الغانم ، عيسى شاهين : " نزوح رأس المال الخاص الخليجي إلى الخارج : الأسباب وامكانية العلاج " ، شؤون اجتماعية ، العدد ٣١ ، خريف ١٩٩١م .

٥- الشربيني ، نعيم : " تعقيب على دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية في دولة الإمارات " ، ندوة العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .

٦- الكواري ، على خليفة : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل إلى دراسة اداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، بيروت ١٩٨٣ .

٧- الكواري ، على خليفة : هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٥ .

٨- الفارس ، عبدالرزاق فارس : " دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية في دولة الإمارات " ، العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .

٩- المعجل ، عبدالله حمد : " دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية في اقليم الخليج العربي " ، وقائع مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربية : السوق والمنافسة ، الدوحة ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٥ .

١٠- صايغ ، يوسف عبدالله : مقررات التنمية الاقتصادية العربية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥ .

١١- عبدالله ، إبراهيم سعد الدين : " دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي المستقبل العربي ، العدد ١٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٤ - ٣٦ .

١٢- عبدالفضيل ، محمود : " السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية " ، المستقبل العربي ، العدد ١٠٣ ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٩٤ - ١١٥ .

١٣- غانم ، محمد سلمان : الاقتصاد الكويتي دراسات في الاقتصاد الطفيلي، الكويت : الاتحاد العام لعمال الكويت ، معهد الثقافة العمالية ، ١٩٨٦ .

١٤- مصرف الإمارات الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٩٠ .

١٥- مظفر ، الحاج مظفر : " الدور التنموي للقطاع المصرفي في قيام الصناعات الوطنية " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القطاع المصرفي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني ، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ، ٧ - ٨ ديسمبر ١٩٩١ .

١٦- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : دور القطاع الخاص في الصناعة الخليجية : وصف الراهن ومداخل تطويره : ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الصناعيين الثالث في دول الخليج العربية ، مسقط - سلطنة عُمان ، ٢٦ - ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩ .

١٧- وزارة التخطيط : التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧ .

ب - الأجنبية :

1- Abdulla, khalid : The Rentier State : The State of Bahrain Unpublished Ph.D. Thesis University of Exeter .

2- Amsden, Alice : " Private enterprise : the Issue of Business - Government Control " , Colambia Journal of World Business, Spring 1988, Vol 23, pp 37 - 42 .

3- Ford, M : " Cautions Approach to Planning " , The Financial Times 1986 .

4- Gillis, Malcolm Perkins, Dwight, Roemer, Michael and Snodgrass, Donald : Economics of Development , New York : Norton & Company , 1983 .

5- Hughes, Helen : " Private Enterprise and Development " , Finance and Development , March 1982, Vol 19, No.1, pp 22 .

6- International Monetary Furd (IMF), The United Arab Emirates : Recent Economic Development (Unpublished Study), June 6 , 1988 .

7- Kondleberger, C. and Herrick, B. : Economic Development (London : McGraw - Hill Kogakusha, Ltd), 1977 .

8- Meier, Gerald : Leading Issues in Economic Development , (New York : Oxford University Press) , 1976 .

9- Roemer, M. : " Dutch Disease in Developing Countries : Swallowing Bitter Medicine " , Development Discussion paper No. 156 , (Harvard Institute for International Development), October, 1983 .

10- Sakr, N. : The United Arab Emirates to the 1990s : One Market or Seven ? , (London : The Economist Intelligence Unit (EIU) Special Report , No. 238 , March , 1986 .

11- Shirley, Mary M: Bank Lending for State-Owned Enterprise Sector Reform: A Review of Issues and Lessons of Experience. World Bank, CECPS. Washington, D.C., 1988.

12- Shirley, Mary M. and Elliot Berg. Divestiture in Developing Countries. World Bank Discussion Paper No. 11. Washington, D.C., 1987.

13- Shirley, Mary M. "The Experience With Privatization," Finance and Development, Vol. 25, No. 3 (September, 1988).

13- Shirley, Mary M. Managing State Owned Enterprises, World Bank Staff Paper No. 577. Washington, D.C., 1983.

14- Short, Peter. Appraising the Role of Public Enterprises, An International Comparison. IMF Occasional Paper. Washington, D.C., 1983.

15- Song, Dae-Hae. Economic Effects of New Korean Public Enterprise Management Policy and Its Replicability to Other Developing Countries. Korean Development Institute. Seoul, 1988.

16- Susungi, N. N. The Caveats on Privatization as an Instrument of Structural Adjustment in Africa. African Development Bank Research Paper. Abidjan, 1988.

17- Svejnar, Jan and Moncer Heriga. Public vs. Private Ownership, Export Orientation and Enterprise Productivity in a Developing University of Pittsburgh, Working Paper No. 217. Pittsburgh, 1987.

18- Van de Walle, Nicolas. "Privatization in Developing Countries: A Review of the Issues." Unpublished Paper, Washington, D.C., 1988.

19- Vernon, Raymond. Economic Aspects of Privatization Program: The Economic Development Institute, The World Bank. Washington, D.C., 1987.

20- Vuylsteke, Charles, Helen Nankani and R. Candoy-Sekse. Techniques of Privatization of State-Owned Enterprises. World Bank Technical Paper No. 88. Three Bolumes. Washington, D.C., 1988.

21 - The World Bank : The United Arab Emirates Economic Development and Prospects . (Unpublished Study) , 1986 .